السنة: 2020 المجلد: 05 العدد: 02 ص ص: 18 - 39
EISSN 2676-1645 ISSN 2543-375X

تعليم العلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية وإخفاق تشكيل المواطنة

The teaching of human and social sciences in the Algerian university and the citizenship building failure

عبد الرزاق أمقران[1]، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر.
Amokrane60@hotmail.fr

تاريخ الإرسال: 2020/02/27 تاريخ القبول: 2020/04/08

ملخص:

تهتم الورقة بمهمة تشكيل المواطنة في الجامعة الجزائرية من خلال تعليم العلوم الانسانية والاجتماعية وسط بيئة مجتمعية تفتقر لطالب اجتماعي قوي يسند هذه العلوم ويشرعن حضورها وتعميمها على نطاق واسع، وفي سياقات سياسية تقبل على مضض حضور هذه العلوم ومانحة الأفضلية للعلوم الدقيقة والتكنولوجية، وهذا ما يبدو على الأقل على مستوى الخطاب السياسي الجزائري.

طرحت الورقة على ضوء المعيقين الاجتماعي والسياسي قدرة الجامعة على الاسهام في تشكيل المواطنة وحاولت أن تقيس هذا الهدف بالعودة إلى بعض الأدبيات التي درست حالة هذه العلوم في الجزائر، كما استأنست بالسيرة الذاتية للباحث وأخيرا انجاز مجموعة من المقابلات مع أساتذة من جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2.

خلصت الدراسة إلى أن الجامعة الجزائرية ليست الفضاء المناسب لتشكيل المواطنة لأن المورد البشري الذي يشتغل على العلوم الانسانية والاجتماعية ليس في مستوى التحدي الذي يقتضيه تشكيل المواطنة إن على مستوى الإدارة أو

[1] -المؤلف المراسل

على مستوى الأساتذة والطلبة. بل أن بعض المقابلات تنفي على الجامعة مهمة تشكيل المواطنة وتجعلها حصرا على مؤسسات أخرى أكثر تأثيرا في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: المواطنة -الجامعة الجزائرية - العلوم الإنسانية - العلوم الاجتماعية- الخطاب السياسي.

Abstract:

The paper deals with the issue of citizenship building within the Algerian university through the teaching of human and social sciences. This task faces two major constraints: Firstly, the absence of a sound social need sustaining these sciences and giving them legitimacy. On the other hand, these sciences are hardly accepted politicaly speaking compared to technology fields.

Hence, the paper aims to question the Algerian university capability of citizenship building and some methodological arrangements were taken in consideration so as to meet the objective: overview the literature-looking at the writer biography-interviews with teachers.

The outcome of the study reveals that the university is not the appropriate space for building citizenship for reasons related to human resources working within human and social sciences. Furthermore, this task according to some interviews, is to be accomplished by other institutions owning huge influence on society.

Keywords: Citizenship, Algerian university, human sciences, social sciences, political discourse.

مقدمة:

كثير هم الباحثون في العالم من يؤكد أن التربية دخلت أزمة عميقة ووطأتها أشد من الأزمة الاقتصادية لأنها أزمة "صامتة" على حد وصف المنظرة في الفلسفة السياسية الأمريكية مارتا نوسبوم. أزمة التربية في العالم لا ترى لأنها مغلفة بالنجاعة الاقتصادية اللاهثة وراء الربح ونتيجتها تكوين جحافل من البشر لا تؤمن إلا بمنطق السوق الذي تسنده التكنولوجيا المتطورة والإنجازات العلمية الباهرة والمتسارعة.

لم تفلت الجامعة الجزائرية من كذا توجه وحاولت السلط المتعاقبة منذ عقدين إرساء ترتيبات تربوية معززة بقوانين تذهب نحو تغليب حضور الفروع العلمية الصرفة والتقنية على حساب الفروع الإنسانية والاجتماعية. الساسة في الجزائر والمعينين من رؤساء الجامعات لا يترددون في الجهر بمواقفهم المنحازة. التنمية والاقتصاد القوي المنتج للثروة يحتاجان إلى الفروع التقنية في المقام الأول بينما الإنسانيات برأيهم "ثرثرة" لا طائل منها وتمثل عبئا على جهد الدولة من حيث أنها تفتقر إلى مخرجات مفيدة وملموسة.

المنطق هذا يملي على صناع القرار في فضاء التربية توجيه أفضل الطلاب إلى التخصصات العلمية وتوجيه أعداد متعاظمة منهم نحو العلوم الإنسانية والاجتماعية كحل من الحلول السياسية المغلفة تربويا للتعامل مع المسألة الشبابية الضاغطة في الجزائر التي تستدعي دوما حذرا في التعامل وما العلوم الإنسانية والاجتماعية برأي البعض المهتمين إلا حل يمتص البطالة ويؤجل الانفجار المجتمعي المحتمل.

تجد العلوم الإنسانية والاجتماعية نفسها محاصرة أيضا مجتمعيا من خلال ضعف الطلب الاجتماعي عليها والتصورات الحاضرة في المخيال الجزائري، فهي علوم لا تضمن عملا ولا مكانة اجتماعية والكثير من المتخرجين يعانون من بطالة طويلة. وعليه التزايد السنوي للطلبة وتزايد عدد الأساتذة وتزايد عدد الجامعات الخاصة بهذه الفروع يستجيب في حقيقة الأمر لقرارات فوقية ولا يعبر عن طلب اجتماعي حقيقي.

البعد السياسي ثم معه البعد المجتمعي كان لهما الأثر الكبير على العلوم الإنسانية والاجتماعية التي مع مرور الوقت اصبحت مأزومة من الداخل أيضا. إدارات هذه الفروع المعرفية أساتذتها وطلابها ينهلون من مصدر واحد هو عملية التوجيه التربوي التي رمت بهم إلى علوم يجهلون مضامينها ويحملون بحقها صورا مجتمعية تحقيرية. فئة من هؤلاء يصبحون أساتذة وفئة أخرى تجمع بين الأستاذية والعمل الإداري من خلال تسيير الأقسام والمعاهد والكليات.

على ضوء الأبعاد الثلاثة المعروضة أعلاه، نحاول تبيان إخفاق العلوم الإنسانية والاجتماعية في تشكيل قيم المواطنة في الجامعة وخارجها من خلال عمليات تعليمية تواجهها معوقات شتى تتوزع بين ما كانت طبيعته سياسية، معوقات يحددها المخيال الاجتماعي ثانيا، ومعوقات ترتبط أساسا بالعنصر البشري العامل في تلك العلوم ونعني الأساتذة، الطلاب والإدارة.

وجب التنبيه إلى أننا اعتمدنا في إنجاز البحث على جملة من الملاحظات المعيشة التي استجمعناها خلال ممارستنا للفعل التربوي والبحثي وقصدنا بالأسلوب الذي اتبعنا في عرض محاور ومضامين الدراسة الحالية الابتعاد ما أمكن عن التنظير المكثف الذي سبقنا إليه كثيرون.

حفريات في الذاكرة: جذور الموضوع.

عادت بي الذاكرة إلى الماضي وأنا أعد هذه الورقة لأكتشف بأن صلتي بموضوع البحث تعود إلى فترات زمنية ولت من خلال استحضار وضعيات معيشة لم تعلن آنذاك بأنها ترتبط بكذا موضوع. الوضعيات هذه أرى فيها ارتباطا مفصليا مع ما يتجاذب هذا الموضوع من قضايا، بعيدا عن أي تنظير أو أطر معرفية قائمة بذاتها.

أولا: عند عودتي من بريطانيا سنة 1987 وبعد أن أنهيت دراساتي العليا هناك واجهت شبح البطالة لبضعة أشهر في سياق أزمة خانقة جعلت التوظيف في الجامعات الجزائرية من أكثر الأمور صعوبة. تدبرت أمري وأفلحت في شغل منصب في مدرسة عليا للتعليم التقني تقع على مسافة بعيدة عن اختصاص علم الاجتماع الذي تكونت فيه في الجزائر وبريطانيا.

عانيت في تلك المدرسة ولسنوات عدة من "غربة معرفية" لم يستطع دفء العلاقات الإنسانية تعويضها. هناك درست لطلاب علميين وحدات بيداغوجية مثل: التكوين السياسي والديني (اختفى هذا المقياس من فضاء الجامعة الجزائرية بعد إرساء التعددية السياسية) والبيداغوجية الخاصة ومقاييس الإنجليزية التقنية لكل التخصصات العلمية المتوافرة في المدرسة كالفيزياء، الإلكترونيك، الإعلام الألي، الهندسة المدنية...

ولأنني الأستاذ الوحيد في الاجتماعيات والإنسانيات وسط عدد كبير من أساتذة تخصصوا في المجالات المذكورة أعلاه، سهل عليهم منعي من الإشراف على مذكرات تخرج الطلاب تحت ذريعة التوجه العلمي للمدرسة. ألزمتهم الحجة في الأخير باستظهار النصوص القانونية التي تجعل مذكرة التخرج تدريبا بيداغوجيا وليس علميا.

ربحت بنظري معركة ثانية ضد ممثلي العلوم الدقيقة بمناسبة إهدائي إياهم نسخ من كتاب جمعت فيه كل ما درسته في الإنجليزية التقنية والذي نشره ديوان المطبوعات الجامعية وبيع منه ألفي نسخة على مستوى الوطن. تيقنت من وقع الحدث على النفوس عندما اقتلعت من أحدهم الاعتراف التالي: "كان الأجدر بنا أن ننشر نحن الكتاب(amokrane,1993,52)"[1].

الحصار الذي عشته وانفعالي المستمر في وجه الفضاء الذي انتميت إليه جعلني ربما في تلك الفترة أتواصل مع جريدة محلية وظفتها لتصفية حسابات مع أطراف متقوقعة حول نفسها ولا تحمل تصورا للعالم إلا بالشكل الذي لا يصدم قناعاتها. وعلى هذا الأساس سعدت كثيرا عندما نشر لي مقال موسوم "الثقافة الأدبية والثقافة العلمية" عدت من خلاله إلى ذلك الجدل الذي عم الفضاء الأكاديمي في بريطانيا في بدايات القرن العشرين(أمقران1993، 25).

ثانيا: وضعيات معيشة أخرى تذكرني بإقامتي في بريطانيا تؤشر إلى ذهنية جماعية من طبيعة تختلف جذريا عن الذهنية التي أبرزتها الوضعيات المعيشة بعد رجوعي إلى الجزائر. درست في جامعة يورك عند أستاذ ذائع الصيت، تريفور بنش متخصص في دراسة الظواهر الفيزيائية ما وراء الطبيعة. لم يمنح لنا الأستاذ فسحة لنستغرب فيها حضوره في تكوين خاص بطلاب علم الاجتماع وأعلمنا بأنه يبحث في علم الاجتماع عن أجوبة لأسئلة قصرت الفيزياء في الإجابة عنها.

كثيرة هي الجامعات البريطانية في ذلك الوقت -ولعل الأمر تطور عن سابق عهده- ما يبرمج وحدات تعليمية ذات صبغة إنسانية واجتماعية لطلاب يدرسون

في أقسام العلوم الطبيعية والدقيقة وبالمثل يدرس طلاب أقسام العلوم الإنسانية والاجتماعية وحدات تعليمية من طبيعة دقيقة (كولينز،2019، 103).

لن أنهي "القوس البريطاني" دون ذكر منظر سوسيولوجية العلم، العالم مايكل مولكي، رئيس قسم علم الاجتماع الذي خصص الكثير من وقته والعديد من أعماله للعلوم الدقيقة وأصبح يملك شبكة من العلاقات عبر العالم تجمعه من خلالها صداقات قوية مع علماء هذا العصر. أثمر هذا التقارب مجموعة من الأعمال تعد إسهاما حقيقيا في سوسيولوجية العلم ونماذج مثل دراسته لمناسبة توزيع جوائز نوبل ودراسته للرسائل المتبادلة بين العلماء حول قضايا علمية شائكة والدراسة التي خصصها لأطفال الأنابيب كلها تؤكد مسعى التساند بين المعرفة العلمية والإنسانيات.

ثالثا: عودة إلى الجزائر، نصدم دوريا بخطاب سياسي لا يخفي انحيازه للعلوم الطبيعية والدقيقة معلنا احتقاره وإذلاله للعلوم الإنسانية التي لا يتردد بوصفها ثرثرة لا طائل منها، بل أن الخطاب الرئاسي وفي إحدى المناسبات وفي مطلع الألفية الثانية ذهب بالإذلال إلى أقصاه وتعمد أن ينسحب على الجميع عندما أكد الرئيس بقوله: ثلاثة جزائريين فحسب رفعوا رأس الجزائر عالية في العشرية السوداء(المقصود التسعينيات من القرن الماضي): نور الدين مرسلي بطل أولمبي في السباقات نصف طويلة، حسيبة بولمرقة، بطلة أولمبية في نفس النوع من الرياضة وأخيرا الشاب خالد فنان نال شهرة عالمية بفضل الطابع الغنائي المعروف بالراي(mebtoul,2018,43).

فهمت دون سابق إنذار، وبعد هذه السنين كلها، لماذا خرجنا ذات يوم من سنة 1980 في مظاهرات عارمة في قلب العاصمة الجزائرية هاتفين: التاريخ في المزبلة، فليسقط التاريخ والجغرافيا...

ما كان لبراءتنا ونحن تلاميذ الأقسام النهائية لأن تبدع شعارات على هذا المستوى من الرمزية والمضمون السياسي الخطير وهمنا الأوحد كان مواجهة قرار يفرض على الطلبة العلميين اجتياز امتحان في التاريخ والجغرافيا في

مسابقة شهادة البكالوريا، الأمر الذي تبين بعد ذلك بأنه إشاعة عرفت أطراف مجهولة كيف تغذيها أسابيع قليلة قبل تاريخ المسابقة.

فهمت من أين استمد رئيس جامعة جزائرية الجرأة عندما خصص في الجامعة التي يشرف عليها مدخلا لطلاب العلوم الدقيقة يمنع على طلاب الفروع الإنسانية. بل أنه خصص مدرجا لهؤلاء لا يستغل إلا في حصصهم وتغلق أبوابه في بقية الوقت ولا يهم إن صعب على أقسام العلوم الإنسانية برمجة حصصها. يحدث هذا في جزائر يريد الخطاب السياسي الإقلاع بها إلى الرحاب الواسعة للتكنولوجيا والتقدم العلمي المذهل.

لم يعد يجد نفعا في جزائر اليوم أن نستغرب إصرار السلط المتعاقبة على تعيين رؤساء الجامعات ذوي التخصص العلمي الدقيق، فهذا تقليد قائم منذ مدة لكن الاستغراب يصبح مشروعا عندما يعين رؤساء جامعات من ذوي التخصصات الإنسانية والاجتماعية.

أتذكر بارتياح كبير ذلك الاجتماع التنسيقي الذي جمع رئيس جامعة فرحات عباس سطيف سنة 2002 وهو خريج العلوم السياسية بمسؤولي كلية الآداب والعلوم الاجتماعية آنذاك وفيه ألح علينا بأن نستفيد من وجوده على رأس الجامعة لأن الأيام كفيلة بان تضع على الجامعة من يكره العلوم الاجتماعية ويعاديها. وبالفعل لم يغادر رئيس الجامعة قبل أن يدعم الكلية بتخصصات التاريخ، الترجمة والإعلام والاتصال أمام مقاومة شرسة حتى من أقرب معاونيه.

واقع العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجزائر:

تساعدنا بعض الكتابات السوسيولوجية في الجزائر في فهم وتفسير موقف النظام السياسي القائم من العلوم الإنسانية والاجتماعية ولعل أبرز من تناول المسألة بجدية هم: لهواري عدي وعلي الكنز حديثا وسفير ناجي في الثمانينات من القرن الماضي.

تؤكد كتابات هؤلاء- وكتابات غيرهم- على أن هذه العلوم تعاني من معوقين أساسيين يقفان في وجه أي محاولة جادة لترقيتها وهم: محاصرة النظام

السياسي لها بتوظيف أجهزته البيروقراطية ومنعها من تقديم خطاب بديل يشرعن وجودها هذا من جهة، وثانيا غياب يكاد يكون مطلقا للطلب الاجتماعي عليها و ما يلي من شرح هو ملخص وقي لجملة من الأفكار التي عرضها عدي لهواري(Addi,2012,121)..

يمكن تلخيص تمظهرات المعوق الأول في ما يلي:

❖ منع الاعتماد على بعض التخصصات مثل العلوم السياسية إلى وقت قريب والانفراج في المسألة لا يعني أن هذه الفروع المعرفية أصبحت لها حرية النقد الذي يسمو إلى مستوى مساءلة الأوضاع القائمة ومن ثم اقتراح تصورات قد لا تتوافق والمواقف السياسية الرسمية للسلطة الحاكمة. توجهات العلوم السياسية وعلم الاجتماع أو الفلسفة لم يسمح لها بعد وقد لن يسمح لها بتجاوز دوائر المضامين الجامعية والتعليمية حتى لا تسعى إلى بلوغ مرحلة النضج التي تحدد فيها حقولا معرفية بذاتها تمكنها من ممارسة النقد (أمقران،2016، 183).

❖ من المنطقي إذا وعلى ضوء ما تقدم أن تحاصر أيضا الروافد الكفيلة بالتعريف بهذه العلوم ونعني بذلك عملية النشر العلمي ونخص بالذكر المجلات العلمية المحكمة والتي على قلتها فهي تعاني من "سياسة المقص" الكثير من ترتيباتها تسن محليا كمكابح الذاتية وبذلك نجحت الرقابة في أن تفرض تصوراتها دون اللجوء إلى القوانين الردعية. يجب التنويه إلى أن الكثير من المجلات الأكاديمية الجادة اختفت عن المشهد العلمي بمسوغات شتى وبقت تلك التي تفلت من القبضة المالية والتبعية الايديولوجية لدوائر السلطة وأجهزتها. يجب التنويه أيضا إلى أن الكثير من المجلات الجامعية تحولت إلى مايشبه "السجل التجاري" يوظفه رؤساء الجامعات وعمداء الكليات المعينون بمراسيم رئاسية، بمعايير الجهوية والمحسوبية. (5)

❖ عمدت السلطات في السنوات الأخيرة إلى تحسين الظروف المادية للأساتذة الجامعيين ولعل أبرز الترتيبات تتمثل في منح الاعتمادات القانونية للمخابر البحثية وتدعيم المنح الموجهة للتكوين بالخارج وجاحد هو من يقلل من الجهد المبذول في هذا الشأن. لكن الملفت للإنتباه، بل للانشغال هو الانسحاب

الكلي للدولة من مسألة مراقبة مآلات الأموال الضخمة من العملة الصعبة التي تضخ سنويا في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وأصبح مشروعا حينئذ أن يفسر الأمر بأنه استمرارية في سياسة شراء الصمت والذمم وتدعيم لتصورات بالية تطمح إلى بناء مثقف "لا يعنيه شيء ولايتدخل في أي شيء (عقار،2010 ، 43)[6]

❖ ذكرنا سابقا بأن السلطة تعمد باستمرار إلى تعيين وزراء على رأس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورؤساء جامعات من العلوم الطبيعية والدقيقة بل أنها تراعي في هذه التعيينات التوازنات السياسية والجهوية وجماعات الضغط. جرد بسيط بأسماء الذين شغلوا منصب وزير التعليم العالي منذ الاستقلال يكفي لتأكيد هذه الحقيقة.

أما تمظهرات المعوق الثاني فيمكن حصرها في ما يلي:

❖ لا تعبر الإدارة عن حاجتها للبحث العلمي من خلال تقديم مشاريع لمراكز البحث المعتمدة والمخابر وتكتفي بالاعتماد على تقارير يعدها الموظفون ومراكز بحث أجنبية في حالات شائكة وحيوية. لكن نفس الإدارة وبمغريات مختلفة تتقرب من الأساتذة والباحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية عندما يتعلق الأمر بتنشيط مناسبات ترعاها الدولة محليا أو دوليا. تلميع الصورة وحفظ ماء الوجه يجدان دوما من يخدمهما من بين صفوف هؤلاء الباحثين.[7]

❖ يرتبط غياب الطلب الاجتماعي على العلوم الإنسانية "أو كيفية توظيف هذا الطلب كما يرى علي الكنز" بأطراف عدة في المجتمع تعمل مجتمعة على جهضه في المهد أو تعيد توجيهه بما لا يزعج. الأحزاب السياسية مثلا لا تملك نواد ولا خلايا تفكير من شانها أن تستقطب الباحثين والعاملين في العلوم الإنسانية والاجتماعية وأكثر من هذا قوائم المترشحين لديها في الانتخابات التشريعية والبلدية ولسنوات عدة تكاد تخلو من شخصيات مؤثرة في فضاء المعرفة الأدبية وهذا يفضح توجسها من الرؤى الأكاديمية الرزينة والمستقلة.

❖ النقابات الحكومية منها والمستقلة، لا تعتمد في نشاطها على رؤى يمدها بها من لهم صلاحية التفكير في قضايا المجتمع بالرغم من أن الكثير من

الجامعيين هم أعضاء نشطين في تلك النقابات. تغيب الإحصائيات والدراسات حول القدرة الشرائية للعمال ولا حديث عن المتقاعدين ولا الذين حولوا عنوة إلى البطالة... لكن الأمر المستفز هو أن الكثير ممن عرف بنشاطه النقابي المستميت تحصل على مناصب قيادية وفي هيئات رسمية حيوية مثل الجامعات ونموذج المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي يعد أقوى دليل على مصادرة الحق النقابي الصادق بحيث صدمت الأسرة الجامعية في السنوات الأخيرة بتعيين عدد من الأساتذة النقابيين كرؤساء جامعات ومدراء معاهد والأغلبية الساحقة من هؤلاء ينتمون إلى العلوم الطبيعية والدقيقة.

الشواهد الميدانية لا تضمن للطالب فرصة عمل تسمح له بشغل مرتبة اجتماعية ما. بل بالعكس، تحيل الآلاف من الطلبة على البطالة. المعادلة بالنسبة للطالب واضحة: لماذا أُقبل على معرفة لا تفيدني اجتماعيا؟

قليل هم الطلبة الذين أقنعوا أنفسهم (حجازي، 2006، 23).

معوقات تشكيل المواطنة في الجامعة:

اعتمدنا في اعداد هذا المحور على ما أفرزته المقابلات التي أجريناها مع مجموعة من الأساتذة العاملين في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، الجزائر ووجهتنا في إختيار العينة القصدية جملة من الموجهات هي:

1-أن يكون للأستاذ المستجوب اهتمام بقضايا العلوم الإنسانية والاجتماعية على وجه العموم والقضايا المرتبطة بها في فضاء الجامعة الجزائرية على وجه الخصوص.

2-أن يكون ذلك الإهتمام مجسدا في اعمال أكاديمية منشورة أو غير منشورة من خلال مداخلات في الملتقيات والندوات والأيام الدراسية، أو مقالات منشورة في مجلات محكمة.

3-تعمدنا إدراج أساتذة لهم مؤلفات منشورة مع دور نشر عربية في لبنان، الأردن والإمارات العربية والجزائر من منطلق أن الذي يؤلف كتب له مؤهلات

تسمح له بالتعامل تحليليا مع ما تطرحه العلوم الإنسانية والاجتماعية من إشكالات معقدة وعلى رأسها تشكيل المواطنة الموضوع الذي يعنينا في بحثنا.

4-حرصنا في العينة أن نجمع بين أساتذة مارسوا العمل الإداري على مستوى الأقسام والكليات وأساتذة لم يمارسوه. وضمن فئة الذين مارسوا التسيير ميزنا بين من اعتزل العمل الإداري وبين من لايزال يمارسه. افترضنا من خلال هذا الترتيب بأن تجربة الأساتذة الذين عرفوا التسيير الإداري أكثر ثراء وأكثر قربا من واقع الممارسة اليومية لفعل العلوم الإنسانية والاجتماعية وكان يهمنا التأكد من حضور كذا تجربة في المواقف المعبر عنها ردا على أسئلة المقابلة.

5-على ضوء الترتيبات الأربعة المذكورة أعلاه، تم اختيار أساتذة من قسم علم الإجتماع، علم النفس، علوم الاتصال والفلسفة وعددهم الإجمالي [09].

أولا: الخطاب السياسي والعلوم الإنسانية والاجتماعية:

ظهر معنا موقف أول يعيد جذور الخطاب السياسي الحالي في الجزائر إلى فترة السبعينات من القرن الماضي أين انتهج النظام السياسي النهج الاشتراكي. في تلك الفترة أعطيت الأولوية للعلوم التقنية من منطلق ان التنمية تحتاج إلى التكنولوجيا المتطورة خاصة في برامج ما كان يسمى آنذاك الصناعة المصنعة وبالتالي أزيحت العلوم الإنسانية والاجتماعية من فضاء التفكير الاستراتيجي بالرغم من تواجدها في الجامعة والمراكز البحثية.

" يبدو أن الخطاب السياسي للسلطة الجزائرية ما يزال وفيا للخطاب السياسي العائد للفترة الاشتراكية في مستواه اللفظي على الأقل، بخصوص مسألة المفاضلة بين الفروع العلمية والفروع الإنسانية؛ حيث الرجحان هو دائما لصالح العلمي التقني على حساب الإنساني. فمسألة التشديد على أولوية العلمي والتقني على الإنساني كانت خيارا مقصودا منذ الفترة السبعينية؛ حيث نصت المواثيق التوجيهية للدولة الجزائرية(ميثاق 76 مثلا) والنصوص الموجهة للتعليم العالي على أهمية تعميق التكوين العلمي والتكنولوجي بغرض التحكم في العلوم والتكنولوجيا، مسوّغة ذلك بالحاجة إلى موارد بشرية ذات تأهيل علمي وتقني لرفد الجهد الإنمائي والتحديثي المكثف الذي عرفته البلاد إبان تلك

الفترة. وكانت إزاحة العلوم الإنسانية إلى الصف الأخير في سلم الأولوية مسوغة بفكرة مفادها أن جزائر المستقبل يمكنها الانفتاح على حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية بعد التمكن في العلم التجريبي والتكنولوجيات الدقيقة. تلك كانت رؤية السلطة السياسية في الفترة السبعينية والثمانينية" (د/الطاهر سعود..قسم علم الإجتماع).

أما الموقف الثاني فيوجه التفكير نحو الساسة مبدعو ومنتجو الخطاب الذي يحتقر ويقزم العلوم الإنسانية والاجتماعية ولايرى غرابة في مضامين الخطاب السياسي حينما ندرك المشارب الفكرية والمعرفية لساسة الجزائر:

" اعتقد أنه لفهم هذه المفارقة لابد من العودة الى المنظومة الفكرية والثقافية لنخبة الحاكمة في الجزائر. بمعنى ما هو مفهومهم للعلم، للجامعة وللمعرفة. فهمهم سطحي واداتي للعلم والمعرفة لذا تراهم يختزلون العلم في ما هو نافع آنيا (كيمياء، فيزياء، طب، هندسة...) أما العلوم الاجتماعية التي تمتاز بشكل آخر من المخرجات المعرفية ليرون فيه مجرد "تفلسف" وكلام فارغ لا يقدم ولا يؤخر في شيء. إن النخبة الحاكمة في الجزائر -بل يجوز حتى التعميم بالقول كل النخبة السياسية في الجزائر- لا تملك وعيا تاريخيا بالمجتمع: كيف يتشكل؟ كيف يشتغل على نفسه؟ من هو الفرد؟ وكيف يبرز؟ ما علاقة الثقافة بالإقتصاد؟ كيف يعيد المجتمع إعادة انتاج نفسه؟ ما العلاقة بين الحقل الاقتصادي والحقل السياسي؟...الخ. هذا النوع من الأسئلة غير حاضر تماما في العقل السياسي الجزائري، بل أكثر من هذا يعتبرون المهتم بمثل هذه الاشكاليات إنسانا ثرثارا وغير عملي. هم يرون المجتمع في صورة قطيع من الغلمان (جماهير، شعب...) لا تخرج حاجاتهم عن مربع الأكل السكن الملبس والرعاية الصحية، والسبيل لتحقيق هذه الحاجيات هو أن نكوّن لهم الأطباء والمهندسين."(د/ زين الدين خرشي..قسم علم الإجتماع).

يتمايز الموقف الثالث عن ما سبقه من حيث أنه ينظر إلى الخطاب السياسي المنحاز تجليا لتصورات مجتمعية واقعية يحملها تجاه الفروع المعرفية المتوافرة في

الجامعة الجزائرية وبالتالي انحياز الساسة للعلوم التقنية إنما هو تعبير وفي لانحياز المجتمع لها والسلطة في ذلك تبحث أو تعزز شرعية لمشاريعها ورؤاها.

"لا يمكن للسلطة ان تخلق خطابا جديدا صادما، بل تريد أن تتماهى مع الخطاب المجتمعي والتصورات المجتمعية حول التكوين الجامعي والمهن والتخصصات. بالنسبة للجزائري، الجامعي هو الذي يدرس الطب والهندسة، وما عدا ذلك، فهي تكوينات des formations غير جامعية. لذلك تريد السلطة أن تتماهى مع هذا التوجه، وتتظاهر بأنها تساير تصورات المجتمع... كل هذا من أجل أن تغرف شيئا من الشرعية من هذه التصورات"(د/دريس نوري..قسم علم الإجتماع).

المواقف الثلاث أعلاه وإن اختلفت في المفهوم الأنسب لتوصيف موقف الخطاب السياسي من العلوم الإنسانية والاجتماعية -بعضهم يستعمل مفهوم التناقض وبعضهم مفهوم المفارقة- فإنها تلتقي في النظر إلى تلك العلوم بواقعها الحالي على أنها ظاهرة كمية تسيرها السلط المتعاقبة في الجزائر بحذر شديد يندرج تحت الترتيبات الكثيرة والكبرى المقننة للتعامل مع المسألة الشبابية، الأمر الذي تجسد في التفسيرات التالية: (ماهور باشا،2016، 151).

" هي لا توجه الطلبة إلى العلوم الانسانية من منطلق إيمانها بالمضمون النقدي والتقدمي والحداثي لهذه العلوم، بل لأنها ترى فيها قادرة على استيعاب هذه الأعداد الكبيرة من الطلبة إلى أن يتجاوزوا مرحلة المراهقة والطيش؛ العلوم الدقيقة لأنها على علاقة أكثر مباشرة وارتباطا بسوق العمل ومتطلباته وبسبب النظرة الايجابية لها لدى تشكيلات النخبة الحاكمة، فلقد نفذت بجلدها – الى حد ما- من عملية الاغراق هذه."(د/زين الدين خرشي..قسم علم الإجتماع).

" أن العلوم الإنسانية حولها السياسي كأداة لامتصاص عدد العاطلين عن العمل، وبالتالي، من يقبعون على هرم السلطة يعون جديا وظيفة هذه العلوم ودورها، من جهة توزيع الريع وخلق قنوات للمافيا لنهب المال، تحت مسمى التطوير والتحديث، ومن جهة أخرى تعمل على تأجيل الحراك الاحتجاجي للفئات الاجتماعية الشبانية التي تهدر طاقاتها في هذه التخصصات، التي يجمل

معظم الخبراء أنها لا توفر فرصة عمل للدارسين لها، بسبب ضعف برامجها الدراسية والتكوينية، وعدم قدرة سوق التشغيل على استيعابها."(د/ مهور باشة عبد الحليم..قسم علم الإجتماع).

" ولمّا كانت الدولة عاجزة عن توفير مجالات الممارسة في الواقع والمجتمع لهؤلاء، فهي تكتفي بتوجيه القليل إلى الفروع العلمية، والباقي إلي الفروع الأخرى خاصة منها العلوم الإنسانية والاجتماعية، لكي تغطي عجزها على التكفل الجدي بالشباب. فإذا كانت فرص العمل بالنسبة لخرجي كلية العلوم قليلة، فإن الفرص بالنسبة لخريجي كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تكاد تكون منعدمة."(د/العمري حربوش..قسم الفلسفة).

ثانيا: العلوم الإنسانية والاجتماعية وتعليم قيم المواطنة:

أفرزت إجابات الأساتذة موقفين متمايزين: موقف يسحب من العلوم الإنسانية والاجتماعية مهمة تشكيل المواطنة وقيمها ويرجعها إلى المجتمع الواسع، ثم داخل هذا الموقف، من الأساتذة من ناقش مفهوم المواطنة وظروف نشأته ليخلص إلى أن السياق التاريخي في الجزائر لا يتيح بعد إمكانية اضطلاع هذه العلوم بكذا مهمة كما فعلت سابقا في العالم الغربي.

لكن بالمقابل، يتفادى أساتذة أخرون الجدل القائم حول مفهوم المواطنة وقيم المواطنة ويتعاملون مع القضية إجرائيا ويؤكدون عجز هذه العلوم على تشكيل المواطنة ويقدمون الحجج المفسرة.

على ضوء الموقفين، وقع الاختيار على المقاطع التالية المبينة لمضامينهما:

"إن تشكيل قيم المواطنة ليس مرتبطا لا بالتأهيل ولا بالتكوين العالي. إن قيم المواطنة تنشأ وتخلق وتتغذى وتتشابك في المجتمع الكبير. وعندما ينشأ مجتمع على هذه القيم، فالنتيجة ستكون المجالات الاقتصادية والسياسية والتربوية والجامعية حاضنة ومتبادلة لها.

قيم المواطنة: الحرية، الديمقراطية، الرأي الآخر، حق المعرفة، ... ليست أبدا حكرا على تخصص دون آخر. كما أنها ليس مقصورة على مجال دون

مجال آخر. وليس حكرا على جنس دون آخر، ... المشكلة الكبيرة أن قيم المواطنة تموت في مجتمع تتمدد فيه الأنوات التي تعتقد انها مركز كل شيء. قيم المواطنة تحتاج إلى هويات جديدة، إلى مجالات جديدة، إلى تنوير جديد... وبالتالي نحتاج إلى علوم إنسانية جديدة ليست تلك المنافقة للنظام الاجتماعي والأخلاقي بل تلك المشاغبة والمقلقة والقلقة على النظام الاجتماعي والاخلاقي. بالنتيجة قيم المواطنة ليست مرتبطة لا بالكفاءة ولا بالأشخاص ولا بتخصصهم في الجامعة. الحق في الاعتراف والتقدير، النجاح المؤسسي، الأفكار الحية كلها متلازمة في تكوين الإنسان الحر وليس المثقف العبد الدكتاتور"(د/أنور مقراني..قسم علم الإجتماع).

"إن المواطنة ليست مفهوما نبحث له عن تعريف من قاموس متخصص، وإنما هي ممارسة وسلوك يبدأ من مرحلة أداء الواجبات البسيطة في أبسط معنى للكلمة لا كما يعقده هواة التنظير والمهوسون بالألفاظ المعقدة، بحجة انتظار الساعات الخطيرة والمعجزات الكبيرة.

عندما أقرأ سيرة تورين أو بورديو أدرك أنه لم يطور تلك الأطروحات العميقة والنظرات الثاقبة التي نقلت السوسيولوجيا إلى آفاق رحبة لأنه يجلس وراء مكتب مكيف ووثير، بل لأنه كان ينزل إلى المجتمع العام ويراقبه عن كثب ويقاسمه همومه، فعل ذلك مع عمال شركات السيارات الفرنسيين، وفي مشاركاته السنوية للمنتدى العالمي المضاد للعولمة. هؤلاء ينتزعون احترامهم من حيث أنهم يجسدون قيم المواطنة عيانا وليس عبر التنظير فقط"(د/الطاهر سعود..قسم علم الإجتماع).

ثالثا: معوقات تشكيل المواطنة:

جاءت كل إجابات الأساتذة لتؤكد ما تطرقنا إليه في محور سابق بينا فيه مواصفات العاملين في فضاء العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، وقد رأى الأساتذة المستجوبون استحالة اضطلاع هذه العلوم بمهمة تشكيل قيم المواطنة من خلال العمليات التعليمية بسبب عروض التكوين التي ينجزها هيئات

التدريس التي برأيهم لا تمتلك الخبرة والمؤهلات التي تسمح بإخراج هذه العلوم من عزلتها لتقتحم المجتمع الموسع (محسن،2002، 99).

"دفعت الأساتذة لتقديم مشاريع "فاست فود" لا تحمل أية جدوى "لا علمية ولا مجتمعية ولا اقتصادية، تعتمد فقط المشاريع التي "يوصى" عليها بالهاتف، فكيف ينتظر منها أن تقدم معرفة منفتحة، وتكون أجيال متكونة جيدا على المديين المتوسط والطويل.

أغلبهم يقدمون معارف ودروس قياسية "ستاندارد"، "مضامين مكررة تصلح لكل المقاييس، تخلو من الإبداع"، وكذا عدم مكافئة المتميزين والمنتجين "كلهم في سلة واحدة" دفع الكثير منهم لتقديم الحد الأدنى من المعرفة للتكوين والطلبة، لذلك هم ذاتهم لا يلتزمون بقيم المواطنة الصحيحة، كالالتزام، الإتقان، الجودة في العمل، حب العمل... فكيف بهم ينقلون هذه القيم لطلبتهم"(د/اليامين بودهان..قسم علوم الاتصال).

"مشاريع التكوين المفتوحة لم تستند إلى القواعد العلمية في البناء المعرفي للمنهاج (البرنامج) التكويني، بقدر ما لاحظنا مواد موزعة بطرق عشوائية، وبعضها مكرر في مختلف السنوات وفق نمطية معينة، فليس كل الأساتذة مهيؤون ومكونون أو يملكون مهارات بناء البرامج التكوينية" (د/عبد السلام خالد..قسم علم النفس).

تزاوج ضعف عروض التكوين التي لا يمكنها الإسهام في مسعى تشكيل المواطنة، مع ملمح طلابي لا يتسق والتوقعات المرتبطة بتعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة، أمر لم تختلف بشأنه إجابات كل الأساتذة.

طلاب يوجهون عنوة إلى علوم يجهلونها ويقل الطلب الاجتماعي عليها وهي أيضا وفي المقام الأول لا تضمن منصب عمل قار يسهم في الاستقرار ونيل مراتب اجتماعية مأمولة. وعليه، يقوم أعداد من الطلاب سنويا وبدرجة متفاوتة بين جامعة وأخرى بـ"تجميد الدراسة" خاصة في السنة الأولى جامعي والمشاركة مجددا في مسابقة شهادة البكالوريا بحثا عن معدلات أفضل تسمح لهم

بالانتقال إلى فروع أخرى توفر فرصا افضل داخل أسرة العلوم الإنسانية والاجتماعية. (08)

ختاما، المقطع التالي يحيط بملمح الطالب بكليات العلوم الإنسانية والاجتماعية ودقته وثرائه بالمعطيات الدقيقة يغنينا عن إبداء أي تعليق:

"فالمسألة مرتبطة بطبيعة ملمح الوافد على الجامعة في السنوات القليلة الماضية؛ إذ يلاحظ ضعف ظاهر في مستوى وحجم المعارف التي يحوزها هؤلاء الوافدون. والأمر متعلق في بعض جوانبه بعدم الاستقرار الذي باتت تعيشه المنظومة التعليمية الجزائرية منذ سنوات نتيجة الأعداد الضخمة، والتناسخ في البرامج والإصلاحات التي لم تستقر منذ أكثر من عشريتين، بالإضافة إلى متغيرات عالمية أثرت بشكل عميق في الأجيال الجديدة، وعلى رأسها وسائل الاتصال الحديثة التي أعطت الأفضلية للميديا والوسائط التفاعلية الجديدة على حساب القراءة والكتاب.

بالإضافة إلى سياسة رسمية تتمثل في تسريع الوصول إلى الجامعة مهما كان المستوى؛ ويترجم ذلك في انخفاض مستوى الصرامة التي تطبع عملية التعليم والتقييم، بخاصة في شهادة البكالوريا؛ حيث باتت أرقام الناجحين ترتفع يوما بعد يوم؛ وما تم سنّه في هذا الصدد من مظاهر عدم الجدية كتحديد عتبات الدروس، والتساهل في عمليات التقييم... ينتج واقعا تربويا مأزوما.

"الكل ينجح" هو الانطباع الذي أصبح حقيقة لدى الجميع، وهو ما يكرس انعدام الجدية والفعالية، والكسل المعرفي لدى كثير من الملتحقين بهذه الفروع ويضاعف من النظرة الانتقاصية اتجاهها، بل ومن ضعف تقدير الذات لدى المنتسبين إليها إذا قارنوا أنفسهم بنظرائهم في الطب أو الهندسة.

خرجت الجامعة من دورها الاصطفائي والنخبوي الذي يقوم على آليات الفرز والاصطفاء، لتتحول إلى مؤسسة شعبوية أشبه بالسوق إن في مناخها أو ثقافتها، فكيف يرجى لها أن تلعب دورها في رفد المجتمع وفي صناعة قيم المواطنة؟؟؟"(د/الطاهر سعود..قسم علم الإجتماع).

ملاحظة:

لم يظهر إسم سيادة نائب العميد مكلف بالبيداغوجيا أستاذ ينتمي لعينة الدراسة، لأن الإجابات كانت مقتضبة وسطحية لا تتيح توظيف التحليل بحقها. هذا لا ينفي المساعدة غير المشروطة التي قدمها لانجاز البحث.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية.

1-أمقران، عبد الرزاق(2016): السوسيولوج الكاتب وحدود الكتابة المحايدة، الجامعة الجزائرية وتحديات التغيير، دار الفائز للنشر والطباعة، قسنطينة، الجزائر.

2-أمقران، عبد الرزاق(1993): المناظرات الكبرى في الفكر الغربي، جريدة روسيكادا، فيفري، سكيكدة، الجزائر.

3-أبو زيد، علا-رؤف عزت، هبة(2005): المواطنة المصرية ومستقبل الديموقراطية، الشروق الدولية، القاهرة، مصر.

4-هلال، علي الدين-المنوفي كمال(1994): التعليم والتنشئة السياسية: القضايا النظرية والتراث المصري، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

5-رسمي، عبد الملك(1999): تفعيل دور التنظيمات المدرسية والتربية للديمقراطية، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة، مصر.

6-مجموعة مؤلفين(2013): اللغة والهوية في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

7-عقار، عبد الحميد(2010): سلطة الثقافي والسياسي، شركة النشر والتوزيع المدارس، الدار البيضاء، المغرب.

8-حجازي، مصطفى(2006): الانسان المهدور، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

9-محسن، مصطفى(2002): في المسألة التربوية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب.

10-مهور باشة، عبد الحليم(2016): علم الاجتماع الاكاديمي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

11-راندال، كولينز(2019): علم الاجتماع الفلسفات، جسور للترجمة والنشر، بيروت، لبنان.

ثانيا: مراجع باللغة الأجنبية.

1-Addi, lahouari(2012): chronique d'une experience postcoloniale de modernisation, barzakh, Alger.

2-El kenz,Ali(1989): Au fil de la crise,4ètudes sur l'Algerie et le monde arabe, ed.bouchene,Alger.

3-Mebtoul, mohamed (2018): Algerie: La citoyennetè impossible ? ed.koukou,Alger.

4-Safir,nadji (1985): essai d'analyse sociologique, tome1, opu, Alger.

هوامش:

1- عند عودتي إلى الجزائر سنة1987، أجبرت على البحث عن منصب شغل بعد أن تنازلت وزارة التعليم العالي عن العقد الذي يربطها بالكثير ممن تحصلوا على منح للتكوين بالخارج بسبب أزمة اقتصادية قوية. وعليه، تدريس اللغة الإنجليزية التقنية في معهد يكون طلبة في التعليم التقني لم يكن خيارا. أما الكتاب المعني فهو: amokrane abderrezak: English for science ,office des publications universitaires,alger,1995.

2- نشرت المقالة ضمن دراسة حول المناظرات الكبرى في الفكر الغربي المعاصر الناشر: جريدة روسيكادا (الجزائر) تاريخ النشر: على ثلاثة أجزاء. فيفري 1993.

3- كثيرة هي تصريحات الرسميين في الجزائر المحتقرة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ونقترح أشهرها في هذا المقام: الدولة والمجتمع الذي لا يبني تكوينه على العلوم والرياضيات لا مستقبل له. لكنه يبقى في الشعر. فليبقى

مع قل أعوذ برب الفلق··· كيف لنا ان نؤسس لدفاعنا الوطني؟ هل بالشعر؟ هل بـ"غير مجدي في ملتي واعتقادي..."؟ ما هذا "الاعتقادي"؟ إنه لا يوصل إلى شيء هذا "الاعتقادي"؟ إذن لابد من بذل مجهود كبير وكبير جدا لنرى ماهي التحفيزات ((لزيادة كفاءتنا في العلوم والرياضيات))... كي نؤسس جيشا فإن جيوش اليوم تقوم على العقل على الحسابات وعلى الحواسيب ... صاروخ التوماهوك يقطع مسافة 2000 كلم ليبلغ هدفه بدقة ليس اعتمادا على الشعر هذا نص كلام الوزير الأول عبد المالك سلال في أوت2013.

ملاحظة: مابين قوسين هو إضافة مني كي يكتمل المعنى لأن الفيديو تم قطعه في تلك اللحظة لاحظ معي أن اقصى ما يبرر به سلال دعوته للتركيز على التكوين في العلوم والرياضيات هو بناء دفاع وطني وجيش قوي كما أن نظرته للعلوم الانسانية والاجتماعية مستمدة من رؤيته لها على انها مجرد "شعر" والشعر في مفهومه هو كلام فارغ لا فائدة ترجى من وراءه.

- يمكن الرجوع إلى المراجع التالية، من باب الذكر وليس الحصر:

4-Ali El kenz: Au fil de la crise,4 études sur l'Algérie et le monde arabe, éd. Bouchene,Alger,1989.

-Lahouari Addi: Chroniques d'une expérience postcoloniale de modernisation,ed.Barzakh,Alger,2012.

-Nadji Safir: Essais d'analyse sociologique, tome1, opu-enal, Alger,1985.

5- المقصود هنا هو تبيان ان عدد المجلات المحكمة تزايد بشكل كبير جدا وهناك من الجامعات ما يملك مجلة الجامعة ومجلات الكليات ومجلات القسام مما أفقد كل هذه المجلات المصداقية. حاولت وزارة التعليم العالي في السنوات الماضية تقليص عددها ومن ثم انجاز قائمة وطنية للمجلات المعتمدة في الترقية العلمية فواجهت مقاومة شرسة من جهات مختلفة أهمها النقابات المهنية.

6- ناقشت فكرة الحياد عند الأستاذ الجامعي في الجزائر من خلال مداخلة شاركت بها في الملتقى الدولي حول: **السوسيولوج الكاتب وحدود الكتابة المحايدة** حول الحقول الأدبية واستراتيجيات الأدباء7-8 نوفمبر2012

مركز البحث في الأنتروبولوجية الاجتماعية والثقافية (CRASC). وهران – الجزائر.

7- يجب التنويه بأن الوزارة الوصية تعتمد سنويا مئات البحوث الموطنة في مخابر البحث المتوافرة في الجامعات لكن مخرجاتها بعد الإنجاز غير مرئية لأنها لا تعرف طريقها للنشر. كما أن الوزارة قامت في السنوات الماضية بخطة بحثية وطنية شاملة استمرت لثلاث سنوات وبالرغم من الأموال الضخمة المسخرة فإن النتائج ضعيفة ولم تستجب للتوقعات العالية وهذا بشهادة الخبراء.

8- الطلبة يتحايلون على القانون المنظم لآلية تجميد الدراسة لسنة واحدة باللجوء إلى تقديم وثائق تثبت غالبا المرض أو معوق أسري أو مهني. وتحت غطاء الملفات يعيد المئات منهم شهادة البكالوريا بحثا عن معدلات أفضل تتيح لهم الانتقال إلى فروع فرصة عمل محتملة.

ملحق

- دليل المقابلة:

أولا: كيف تفسرون توجه الخطاب السياسي للسلطة في الجزائر نحو تفضيل الفروع العلمية الصرفة في الوقت الذي توجه سنويا أعداد كبيرة من الطلبة نحو العلوم الانسانية والاجتماعية؟

ثانيا: هل تسمح عروض التكوين التي تنجزها هيئة التدريس في الجامعة للعلوم الانسانية والاجتماعية بأداء دور التأثير في المجتمع أم أنها برأيكم عروض تقدم معرفة معلبة منغلقة على نفسها لا تملك طموح التأثير؟

ثالثا: إلى أي حد توافقون الرأي القائل بأن العلوم الانسانية والاجتماعية في الجامعة الجزائرية عاجزة عن الاسهام في تشكيل قيم المواطنة لافتقار هذه الفروع المعرفية لأساتذة يملكون التأهيل الكافي لإنجاز تلك المهمة؟

رابعا: ما هي القضايا التي ترون ضرورة توافرها في الجامعة والمجتمع حتى تتمكن العلوم الانسانية والاجتماعية من الاسهام في تشكيل قيم المواطنة؟

خامسا: بحكم خبرتكم في تدريس العلوم الانسانية والاجتماعية هل وقفتم على توافق بين ملمح الطالب وهذه العلوم التي يلتحق بها أم أن كذا توافق مفقود؟

سادسا: ما هو تفسيركم لحالات طلاب تتزايد أعدادها، "يجمدون" تسجيلهم في السنة أولى جامعي ويدخلون مجددا في مسابقة البكالوريا بحثا عن معدلات أفضل؟